الشرعية !

الرجعية اللبنانية تمهّد لضرب المقاومة بمحاولة توحيد صفوفها

الحركة الوطنية: وجود المقاومة شرعي والاولوية لمقاتلة الاحتلال الصهيوني

امتنع رئيس وزراء العدو الصهيوني في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد يومين على بدء الغزو « الاسرائيلي » للجنوب عن الاجابة على سؤال وجهه اليه احد الصحافيين حول « الطرف » الذي ينبغي عقد اتفاق معه ، بعد ان اكد بيغن ان قواته لن تنسحب « الا بعد توقيع اتفاق يضمن ان لا يبقى فدائي فلسطيني واحد في الجنوب » .

ويبدو ان التطورات السياسية الاخيرة في الساحة اللبنانية والمتمثلة في الاتفاق النيابي الاخير القت مزيدا من الضوء حول « الطرف » الذي كان يعنيه بيغن ...

ففي الثالث والعشرين من نيسان الحالي التقت لجنة نيابية مؤلفة من ثلاثة عشر نائبا ضمت ممثلي الرجعيتين « الاسلامية والمسيحية » في محاولة لتوحيد ارائهما والخروج بمقررات وصفها البعض بـ « الخطيرة » . وقد ظهر حرص « الجبهة اللبنانية » على انجاح اعمال هذه اللجنة عبر مشاركة قطبين اساسيين فيها : كميل شمعون وبيار الجميل .

لماذا توحيد الرجعية ؟

موضوع وحدة الرجعية اللبنانية موضوع قائم منذ نهاية الانتداب الفرنسي عام ١٩٤٣ . اذ تقاسم اليمين « المسيحي » و « المسلم » النفوذ السياسي منذ ذلك الحين ولو بنسب متفاوتة كانت الغلبة فيها للرجعية « المسيحية » . واستمر هذا الاسلوب في تقسيم السلطة تبعا للنسب نفسها حتى ما بعد بداية العمل الفلسطيني المسلح في لبنان الذي اضطر اليمين « المسلم » الى تأييده لاستيعاب الالتفاف الجماهيري الواسع حوله ، ولانه وجد فيه بالوقت نفسه ورقة ضغط لتحسين مواقعه في السلطة .

ورغم ان الخلاف بين الطرفين كان يصل في بعض الاحيان الى درجاته القصوى ، الا انهما كانا متفقين تماما حول جوهر الموضوع ، اي الحدود التي يمكن ان يصل اليها الطرف « المسلم » في تأييده للعمل الفدائي ، اضافة الى الاتفاق الاساسي حول طبيعة النظام اللبناني وتركيبته الاقتصادية والموقف من الحركة الوطنية اللبنانية .

ثم جاءت الحرب الاهلية في اوائل عام ١٩٧٥ لتفصل مؤقتا وشكليا بين الرجعيتين ، فاليمين « المسيحي » اختار منحى مختلفا عن رديفه « المسلم » وتميز عنه ببناء الميليشيات العسكرية وتزويدها بأحدث الاسلحة والمعدات ، وتسخير طاقاته التنظيمية والطائفية في خدمتها ، بينما لم يستطع اليمين « المسلم » ان يجاريه في بناء ميليشيات طائفية مقابلة وباءت محاولات « صائب سلام » وكامل الاسعد وغيرهما من الرموز الرجعية لركب موجة « المحاربين » بالفشل . فالشارع « المسلم » هو اساسا شارع وطني نظرا للخلط بين الانتماء الطائفي والانتماء القومي والطبقي في لبنان ، ثم ان الحركة الوطنية اللبنانية كانت الاكثر قدرة - وبفارق شاسع - على تجنيد الشارع « المسلم » وتأطيره .

اذن الرجعية « الاسلامية » خلال الحرب الاهلية كانت مجردة من دورها السياسي والعسكري مما اضطرها الى مماشاة التيار السائد والمعادي للامبريالية حفاظا على مصالحها واستمرارية وجودها ، رغم ان هذا لم يلغ تناقضها مع الحركة الوطنية اللبنانية الذي تطور في بعض المرات الى صدامات مسلحة .

دوافع الاتفاق !

وبالرغم من ان اتفاقا على المبادىء الاساسية ظل ساريا بين الرجعيتين « الاسلامية والمسيحية » الا ان هذه الاخيرة وبعد ان وجدت في نفسها من القوة ما يسمح لها بفرض شروط على الطرف الاخر لجأت الى الابتزاز السياسي . ففي الحديث الصحفي نفسه الذي دعا فيه صائب سلام بعد لقائه ببيار الجميل الى « الحوار الوطني » تساءل شيخ الكتائب عن الطرف « المحاور » وابدى اسفه « لعدم وجوده » . وهكذا وضعت الجبهة الفاشية شروطا لاعادة الحوار كان اولها اظهار « حسن نية » اليمين « المسلم » .

اما الاسباب التي دفعت كلا الرجعيتين الى توحيد موقفها في هذا الوقت بالذات فتتلخص بما يلي :

- البرجوازية « المسيحية » تعرف جيدا ولا تستطيع ان تنفي او تستغني عن مشاركة البرجوازية « الاسلامية » لها في السلطة .
- البرجوازية « الاسلامية » لم تعد تستطيع الان الاستفادة عربيا من تحالفها مع المقاومة الفلسطينية خاصة بعد ان كشرت الرجعيات العربية والقوى الاستسلامية عن انيابها في لبنان .
- كان اليمين « المسلم » يعتمد على تغطية ازدواجية موقفه ، المؤيد والمعادي ، للمقاومة من خلال مراهنته على موضوع التسوية . اما الان وبعد ان تأكد انتفاء وجود حل سريع للمشكلة الفلسطينية فان مصلحة هذا اليمين ، وبالاخص الداخلية ، تدفعه لان يعلن وبصراحة مواقفه الحقيقية والمعادية للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .
- ان اليمين المسلم يسعى من خلال اتخاذه لهذا الموقف العلني وتوحيد مواقفه مع الجبهة الفاشية والتحالف معها ، الى تقوية مواقعه في مواجهة الحركة الوطنية اللبنانية وامتداد نفوذها .

الاتفاق - المصيغة

وبناء لهذا التوجه لدى الطرفين ، وبعد اتصالات ووساطات تدخلت فيها وهيأت لها اطراف عربية رجعية ، عقدت ما سميت « باللجنة النيابية المصغرة » ، بتاريخ ٢٣ نيسان ، اجتماعا استمر اربع ساعات ضم ثلاثة عشر نائبا (كميل شمعون - بيار الجميل - ادمون رزق - صائب سلام - عادل عسيران - رشيد الصلح - بهيج تقي الدين - كاظم الخليل - نصري المعلوف - فاتشيك بابكيان - حسن الرفاعي - ميشال معلولي - اوغست باخوس) ورئس الاجتماع كامل الاسعد . ويعتبر هذا الاجتماع « اطول اجتماع عقد في سلسلة الاجتماعات النيابية التي خصصت للبحث عن حلول للقضايا الداخلية المستعصية » حسب الوكالة الرسمية للانباء .

واشارت المصادر السياسية الى ان الاجتماع عقد في بادىء الامر في جو « عابق بالتشاؤم » ، ثم ما لبثت « الانقشاعات السياسية » ان بدأت بعد مناقشات مطولة حول بعض النقاط التي كانت تثير المحاذير !؟ وعرض خلال الاجتماع النائب بهيج تقي الدين صيغة اعترض عليها الشيخ بيار الجميل ، مما اضطر المجتمعين الى القبول بصيغة قدمها نائب « الوطنيين الاحرار » ادوار حنين . وبتاريخ ٢٥ نيسان تم عرض صيغة « لجنة الـ ١٣ » على اللجنة النيابية الموسعة التي ضمت اضافة الى الاسماء المذكورة آنفا كلا من : امين الحافظ - مجيد ارسلان - زكي مزبودي - شفيق بدر - مخايل الضاهر - بشير الاعور - سليمان العلي - ناظم القادري - عبده عويدات - لويس ابو شرف - بطرس حرب - سليم ملعوف - فؤاد نفاع - عبد المولى مهر - عثمان الدنا - ملكون ابليغنيان - راشد الخوري - صبحي ياغي . وبحث هذا الاجتماع الموسع الصيغة التي خرجت بها « لجنة الـ ١٣ » على مدار ساعتين تم بعدها الموافقة على الصيغة مع بعض التعديلات التي لا تمس جوهرها . وهذا نص الصيغة الاخير :

« انطلاقا من الايمان الثابت بوجوب الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وأمنه وسلامة اراضيه ونظامه الديمقراطي البرلماني .

وانسجاما مع المواقف التي التزمها لبنان في تأييد القضايا العربية لا سيما قضية الشعب الفلسطيني وحقه في استعادة ارضه وممارسة جميع حقوقه الوطنية والسياسية فوق هذه الارض ، وبناء على مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة (ومنها جمع الاسلحة) .

وبما ان وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وأمنه وسلامة اراضيه مسلمات يجمع عليها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم وارائهم .

وبما ان ممثلي الشعب الفلسطيني اعلنوا في البيان الصادر عن القمة العربية السداسية في الرياض وفي قرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العربية في القاهرة ، موافقتهم على اشراف الدولة اللبنانية على جمع الاسلحة الثقيلة ، وازالة المظاهر المسلحة .

وبما ان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي اعلنت جميع الاطراف التزامها باحكامه قد قضى بوضع قوات دولية في منطقة لبنان الجنوبي (للتثبت من انسحاب القوات الاسرائيلية وتثبيت السلام والامن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها في المنطقة) .

ولما كان القرار رقم ٤٢٥ الذي قبلت به كل الاطراف يفرض تثبيت السلام والامن الدوليين ، فضلا عما يفرضه من وجوب عودة السلطة اللبنانية الى منطقة لبنان الجنوبي .

واستنادا الى ان من اولى مهام قوات الامن العربية مساندة السلطات اللبنانية على فرض الامن وضمان السلامة لكل مقيم على ارض لبنان .

لذلك نعلن ما يلي :

اولا : وجوب تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة رقم ٤٢٥ القاضي :

١ - بالاحترام الدقيق لسلامة اراضي لبنان

شمعون وسلام والجميل : لقاء الرجعية المتجدد

اضاءة في ذاكرة نيسان

في مطلع العام ١٩٦٩ كانت الاحداث تتسارع منذرة بانفجار الاوضاع ، ففي مستهل كانون الثاني يصرح اليافي الذي كان رئيسا للوزارة حينها بانه اعطى اوامره للجيش اللبناني بالرد على اي عدوان « اسرائيلي » جديد ، وكان ذلك في اعقاب الغارة الصهيونية على مطار بيروت .

□ في ٣ كانون الثاني تعلن الروابط الطلابية في الجامعات اللبنانية اضرابا عاما احتجاجا على الغارة الصهيونية .

□ في ٩ كانون الثاني رشيد كرامي يشكل الوزارة بعد استقالة وزارة اليافي ، وحينها ترتفع احاديث مسؤولين في الوزارة ترحب « بالقوات الفرنسية اذا تعرض لبنان لخطر جدي » .

□ في بداية شباط يتحدث الوفد اللبناني في الامم المتحدة حول معلومات واردة عن استعداد « اسرائيل » للقيام بهجوم جديد على لبنان ، ويعلن دايان انه وجه الى لبنان عدة انذارات حول « حوادث التخريب » التي بلغت حسب اقواله الى ثلاثين حادثا خلال الاشهر الستة المنصرمة .

□ يأتي اذار حاملا معه بأن « فكرة وضع قوات طوارىء دولية على حدود لبنان الجنوبية ستفوت الفرصة على (اسرائيل) وتمنعها من تنفيذ خططها التوسعية » .

□ يدخل نيسان ومعه موافقة يوسف سالم وزير الخارجية اللبناني في ذلك الوقت على « مشروع السلام » الذي عرضه الملك حسين خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة . وفي الوقت ذاته تتحدث الصحف البيروتية عن حصار تقوم به قوات الامن اللبنانية لعدة ايام على مجموعة من الفدائيين في قرية كفركلا .

□ في ١٨ نيسان يحظر بأمر من الدولة عرض مسرحية مجدلون التي يتناول موضوعها تخاذل الدولة اللبنانية امام الهجوم الصهيوني على مطار بيروت .

□ بعد اربعة ايام ، تنشر الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بيانا يدعو الجماهير الى التظاهر استنكارا على تآمر الحكومة اللبنانية على العمل الفدائي .

□ في ٢٣ نيسان يتفجر الموقف بشكل دموي وعنيف عندما حاولت سلطات الامن اللبنانية قمع التظاهرات التي اجتاحت المدن اللبنانية تأييدا للعمل الفدائي ، فقتل ٤ من النازحين الفلسطينيين وجرح عدد كبير منهم . حدثت تظاهرات اخرى في مدن لبنانية مختلفة جرى خلالها اصطدامات مع قوات الامن ادت الى استشهاد احدى عشر واصابة ٨٢ بجروح .

٩ سنوات انقضت على تلك الاحداث بمرها وحلوها .. بكل ما حملته من تعرجات عرفتها حركة الثورة العربية - وخاصة فصائلها المقاتلة .. تسع سنوات انقضت استطاعت فيها الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ان تسيرا سوية بخطوات ثابتة على طريق التلاحم الثوري ، وينتزعا خلالها المزيد من المكاسب ويحققا فيها المزيد من الانتصارات .

لذا ، وحين نقف اليوم امام حالة مشابهة وان اختلفت في التفاصيل ، لكنها متطابقة في الجوهر ، وخاصة فيما يتعلق باهداف العدو الصهيوني والرجعية ، فاننا نزداد ثقة بانفسنا ، وبقدرتنا على الصمود والاستمرار مهما بلغت الصعاب ، والتقى الاعداء .

فالثورة الفلسطينية التي كانت في ال ٦٩ لم تشب على الطوق ، والحركة الوطنية اللبنانية التي كانت وقتها تقف في وجه عواصف عاتية تكاد تقتلعها .. اصبحتا في العام ١٩٧٨ قوتان تتمتعان بقوة عسكرية لا يستهان بها ، وعمل جماهيري كفيل بصد المخططات التي تحاك ضدهما ، ويستقطبان دعم اممي وتلاحم عربي يشكلان طوق حماية صلب وصمام امان يكفل مهمات التقدم والانتصار .